كثيرة في الخارج بل يجزم بامتناع ذلك نظرا الى تلك الصورة نعم يشتبه
عليه الامر ويتردد في انها هل هي هذه ام غيرها واما الطفل فلا
يدرك الكثرة اصلا بل تلك الصورة الخيالية من حيث هي لا تقبل
الكثرة عنده اصلا واما بتتبع ضعيف البصر في الحال البيضة ومن
ههنا يظهر ان تحقيق معنى الكلية والجزئية بان المعنى الواحد في
الذهن ان جوز العقل تكثره خارج الذهن يعد النظر اليه من حيث
تصوره فقط مع الاغماض عن الخصوصيات فهو كلي والا فجزئي قوله
امتنعت افراده كشريك الباري تعالى عن ذلك علوا كبيرا قوله اي
امتنع وقوع تجويز من الناقوت قوله او وجد الواحد فقط مع امكان
الغير كالشمس فانه لم يوجد فرد آخر في هذا النوع الشاهدة قوله او امتناع
اي امتناع الغير كواجب الوجود وفيه بحث اذ يدخل الواحد بقسميه
فيما يمكن افراده فقد بنيت انه لا يمكن تعدد افراد الواجب تعالى عن ذلك علوا
كبيرا ويمكن الاعتذار عنه بان المراد بامكان الافراد امكان جنس الفرد
اعم من ان يكون واحدا او كثيرا ولو قال بدل قوله او امتنع اولا يريد
ذلك مع انه جائز افرسلب الامتناع عن جميع الافراد اما بامكان الجميع
او البعض قوله او الكثير مع امتناع الكل كالكواكب قوله والكليات حض
البحث بهما اذ لا بحث في هذا الفن عن الجزئي الا لاستطراد لانه ليس
كاسبا ولا مكتسبا وايضا لا يجري جميع النسب في الجزئيين ولا في الجزئي
والكلي اذ ليس في الاول الا التباين او المساواة وليس في الثاني الا
التباين او العموم المطلق وما قيل من انه لا تصادق في الجزئيات
فان مفاهيم الضاحك وهذا الكاتب ان كانت المشار اليه بهما مختلفا
فهناك جزئيات متباينان او واحدا فليس هناك الا جزئي واحد عين
تاتة مع وصفي الكتابة والضحك وبذلك لا يتعدد الجزئي وتتعدد
حقيقيا ولا يتغايران تغايرا حقيقيا بل هناك تغاير تعدد وتغاير
بحسب الاعتبار والكلام في الجزئيين المتغايرين بحسب الحقيقة كما هو المتبادر
من

من العبارة لا في جزئي واحد لاعتبارات متعددة ولو عد جزئي واحد بحسب
الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة للزم ان يكون الجزئي الحقيقي كليا
فانا نشير الى زيد بهذا الكاتب وبهذا الضاحك وهذا الطويل
وهذا القاعد وكان هناك على هذا التقدير جزئيات متعددة يصدق كل
واحد منها على ما عداه الجزئيات المتكثرة فلا يكون ما فرض
اشتراكه بين كثيرين فيكون كليا قطعا فاقول فيه بحث اذ لا شك ان
التغاير الاعتباري كاف في كونهما مفهومين تامين في الكلية فان
النسب تشمل الكليين المتغايرين بالذات والمتغايرين بالاعتبار فلا
وجه للتخصيص الجزئيين المتغايرين بحسب الذات وما ذكره من لزوم كون
الجزئيات كلية فان الكلية على ما تحقق انفا هو امكان فرض تكثر المعنى
الواحد في النفس بحسب الخارج اعني تجويز صورة على ذوات متكثرة
لصدقه مع مفهومات اخر على ذات واحدة والحق هنا هو الثاني دون
الاول هذا اذا كانت الاشارة بها الى الوجودين واما اذا كانت الى خصوصها
فهي في كلام الاشارة بها الى ذاتين متغايرين واما فيضية امتناع حمل الجزئي
الحقيقي وما فيه فسيجيء في موضع يليق ان شاء الله تعالى قوله ان فارق كليا
اي ان لم يصدق واحد منهما على شيء ما صدق عليه الآخر قوله فتباينا
كليا كالانسان والحمار وان كانا في زماننا يكادان يكونا متصادقين
جزئيا قوله والا اي وان لم يتفارقا كليا قوله فان تصاقا كليا من
الجانبين فمساويان اي يصدق كل واحد منهما على كل ما صدق عليه
الآخر قوله من الجانبين ليس ضروريا في هذا الشق لان التصادق
الكلي لا يتبادر منه الا الكلي من الجانبين وكذلك ترك في التفارق وانما ذكره
ههنا لانه قصد منه الاعم بطريق عموم المجاز ولذلك عطف عليه بعد
ذلك قوله او من جانب قوله ونقيضاها كذلك اي متساويان والا فيكذب
نقيض احدهما على بعض ما صدق عليه الآخر فيصدق عين ذلك النقيض في
يلزم احد المتساويين بدون الآخر هو مثله يصدق كلا الانسان